التحولات السوسيو-مجالية والبيئية وآفاق التنمية الترابية بمدينة سلا

العمشاكي قاسم، مديحة شنتوف، محسن بطشي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل - القنيطرة، المغرب

Elamchaki123@gmail.com

madihachantoufe@gmail.com

ملخص:

يندرج هذا المقال ضمن مقاربة جغرافية تحليلية تروم تفكيك التحولات السوسيو-مجالية والبيئية التي عرفتها مدينة سلا، وذلك من خلال ثلاثة محاور. يُعنى الأول بتشخيص مظاهر الدينامية المجالية والبيئية، والكشف عن آليات اشتغالها والعوامل المتحكمة فيها، سواء الطبيعية أو البشرية والمؤسساتية. أما المحور الثاني، فيتناول الانعكاسات السوسيو-اقتصادية والمجالية لهذه الدينامية، من خلال تحليل آثارها على البنية الاقتصادية والاجتماعية الحضرية، وعلى أنماط تهيئة المجال وأساليب تدبيره، مع إبراز أشكال الاختلالات والتفاوتات المجالية التي تطبع مجال الدراسة. في حين يُخصص المحور الثالث لتحليل وتقييم السياسات العمومية والبرامج الحضرية التي اعتمدتها الدولة، ومدى نجاعتها في إعادة هيكلة النسيج الحضري والتقليص من حدة التباينات المجالية، في أفق تحقيق تنمية مجالية مستدامة.

وقد أفضت الدراسة النظرية المدعومة بالعمل الميداني، المرتبطة بالمقال تحت عنوان التحولات السوسيو-مجالية والبيئية بمدينة سلا وفاق التنمية الترابية، إلى جملة من النتائج، أبرزها أن مجال الدراسة عرف تحولات مجالية وبيئية عميقة ومتسارعة منذ مرحلة التغلغل الاستعماري بالتراب الوطني، ولاسيما عقب فرض نظام الحماية سنة 1912، حيث أفرزت هذه التحولات أنماطا جديدة في التنظيم المجالي الحضري، وأسهمت في تعميق الفوارق المجالية بين المركز والمجالات الهامشية. وإزاء هذه الوضعية، عملت الدولة، بشراكة مع فاعلين ترابيين ومؤسسات المجتمع المدني، على تبني تدخلات وبرامج متعددة تروم تحقيق قدر من التوازن المجالي، خاصة على مستوى ضفتي المجال الحضري، إلى جانب إدماج البعد البيئي ومبادئ الحكامة الترابية في سياسات التهيئة، انسجامًا مع التوجهات الوطنية الرامية إلى ترسيخ أسس التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التحولات المجالية - البيئية - مدينة سلا - آليات التدبير

Résumé:

S'inscrivant dans une approche géographique analytique, cet article vise à déconstruire les transformations socio-spatiales et environnementales qu'a connues la ville de Salé, à travers trois axes majeurs. Le premier est consacré au diagnostic des manifestations de la dynamique spatiale et environnementale, ainsi qu'à l'identification de ses mécanismes de fonctionnement et des facteurs qui la structurent, qu'ils soient d'ordre naturel, humain ou institutionnel. Le deuxième axe porte sur les incidences socio-économiques et spatiales de cette dynamique, en analysant ses effets sur la structure économique et sociale urbaine, sur les modes d'aménagement et de gestion de l'espace, tout en mettant en évidence les formes de déséquilibres et de disparités territoriales qui caractérisent le champ d'étude. Le troisième axe est dédié à l'analyse et à l'évaluation des politiques publiques et des programmes urbains mis en œuvre par l'État, ainsi qu'à l'appréciation de leur efficacité dans la restructuration du tissu urbain et la réduction des inégalités spatiales, dans la perspective d'une consolidation d'un développement territorial durable.

L'étude théorique, appuyée par un travail de terrain et s'inscrivant dans le cadre de l'article intitulé «Les transformations socio-spatiales et environnementales à Salé et les enjeux du développement territorial», a abouti à un ensemble de résultats majeurs. Il en ressort que le territoire étudié a connu des mutations spatiales et environnementales profondes et accélérées depuis la phase de pénétration coloniale au Maroc, n°tamment après l'instauration du régime du Protectorat en 1912. Ces transformations ont engendré de n°uvelles configurations de l'organisation spatiale urbaine et ont contribué à l'accentuation des disparités territoriales entre le centre et les espaces périphériques. Face à cette situation, l'État, en partenariat avec les acteurs territoriaux et les organisations de la société civile, a adopté diverses interventions et programmes visant à promouvoir un certain équilibre spatial, n°tamment entre les deux rives de l'espace urbain, tout en intégrant la dimension environnementale et les principes de la gouvernance territoriale dans les politiques d'aménagement, en cohérence avec les orientations nationales en matière de développement durable.

Mots-clés: Transformations socio-spatiales et environnementales - Ville de Salé - Mécanismes de gestion

Abstract:

This article is situated within an analytical geographical approach that seeks to deconstruct the socio-spatial and environmental transformations experienced by the city of Salé. It is structured around three main axes. The first focuses on diagnosing the manifestations of spatial and environmental dynamics, and on identifying their operating mechanisms and determining factors, whether natural, human, or institutional. The second axis examines the socio-economic and spatial repercussions of these dynamics, through an analysis of their impacts on the urban economic and social structure, on patterns of spatial planning and management, and by highlighting the forms of spatial imbalances and inequalities characterizing the study area. The third axis is devoted to the analysis and evaluation of public policies and urban programs implemented by the state, assessing their effectiveness in restructuring the urban fabric and reducing spatial disparities, with a view to achieving sustainable territorial development.

The theoretical framework, supported by fieldwork and related to the article entitled "Socio-Spatial and Environmental Transformations in Salé and the Challenges of Territorial Development," led to several key findings. Most n°tably, the study area has undergone profound and accelerated spatial and environmental transformations since the period of colonial penetration into Moroccan territory, particularly following the establishment of the Protectorate in 1912. These transformations generated new patterns of urban spatial organization and contributed to the deepening of spatial disparities between the city center and peripheral areas. In response to this situation, the state, in partnership with territorial stakeholders and civil society organizations, has adopted various interventions and programs aimed at promoting spatial balance, particularly across both banks of the urban area, while also integrating the environmental dimension and principles of territorial governance into planning policies, in alignment with national orientations toward the consolidation of sustainable development foundations.

Keywords: Socio-spatial and environmental transformations - City of Salé - Governance mechanisms

1. مقدمة:

يندرج موضوع التحولات السوسيو-مجالية والبيئية بالمجالات الحضرية ضمن القضايا المركزية في الجغرافيا المعاصرة، لما يعكسه من تفاعل معقد بين الديناميات المجالية، وأنماط تدبير التراب، ورهانات الاستدامة. والتنمية الترابية. فالمجال الحضري لم يعد مجرد حيز للاستقرار البشري أو وعاء للنشاط الاقتصادي، بل أضحى نظامًا ترابيا ديناميا، تعاد صياغته باستمرار بفعل تداخل العوامل الديموغرافية، الاقتصادية، المؤسساتية والبيئية، في سياق يتسم بتنامي الضغوط الحضرية وتسارع وتيرة التحول المجالي.

ومن هذا المنطلق، تشكل مسألة تدبير التراب إحدى الركائز الأساسية لبلوغ اهداف التنمية الترابية، باعتبارها إطارا مرجعيا يهدف إلى عقلنة استغلال الموارد الترابية، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وتؤكد المقاربات الجغرافية الحديثة، خاصة النسقية والمجالية، على ضرورة فهم التحولات الحضرية في بعدها الشمولي، من خلال تحليل العلاقات المتبادلة بين المجال والمجتمع والسياسات العمومية، بما يسمح بتفسير مظاهر الاختلالات والتفاوتات السوسيو-مجالية التي تطبع العديد من المدن المغربية.

لا ينطلق إعداد هذا المقال من مقاربة معيارية تختزل التحولات المجالية والبيئية في بعدها الإيجابي أو السلبي، بل يعتمد مقاربة تحليلية نقدية تسعى إلى تفكيك آليات إنتاج المجال الحضري، والكشف عن منطق اشتغال الديناميات المجالية والبيئية، في ارتباطها بأنماط التدبير والحكامة الترابية. فالمجال الحضري، وفق هذا التصور، هو نتاج تراكمي لتدخلات متعددة (الدولة، الجماعات الترابية، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، تتباين من حيث الأهداف والوسائل، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى بروز اختلالات مجالية وبيئية تحد من قابلية المجال لتحقيق الاستدامة والتنمية الترابية.

وفي هذا السياق، تمثل مدينة سلا مختبرا مجاليا لفهم طبيعة التحولات السوسيو-مجالية والبيئية بمختلف المجالات الحضرية المغربية، حيث عرفت تحولات بنيوية عميقة منذ مرحلة التغلغل الاستعماري بالتراب الوطني واتخاذه طابعا رسميا سنة 1912، إذ أسهمت هذه المرحلة في إعادة تنظيم المجال الحضري وفق منطق استقطابي، أفرز تفاوتات مجالية واضحة بين المركز والهامش، ولا تزال آثارها البنيوية حاضرة إلى يومنا هذا. وقد تواصلت هذه التحولات خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، بفعل النمو الديموغرافي السريع، والتوسع العمراني غير المتحكم فيه، وضعف التقائية السياسات القطاعية، مما عمّق من حدة الضغوط البيئية والاختلالات المجالية.

انطلاقا من هذه الخلفية النظرية، تتمحور إشكالية هذا المقال حول تحليل العلاقة الجدلية بين الديناميات المجالية والبيئية من جهة، وأنماط تدبير التراب وآفاق التنمية الترابية من جهة ثانية، وذلك من خلال التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي حد أسهمت سياسات تدبير التراب والبرامج التنموية الحضرية المعتمدة بمدينة سلا في توجيه الديناميات المجالية والبيئية نحو تحقيق التنمية الترابية، والتخفيف من حدة التفاوتات السوسيو-مجالية؟

- فرضيات البحث

انطلاقا من المعاينة الميدانية الأولية والتحليل النظري، تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تشكل المجال الحضري لمدينة سلا في إطار ديناميات تاريخية متراكمة أفرزت بنية مجالية غير متوازنة.
- أدى التوسع العمراني المتسارع إلى ضغط متزايد على الموارد الترابية والبيئية في ظل محدودية نجاعة أدوات تدبير التراب.
- تتسم الديناميات المجالية والبيئية بتعدد مظاهرها واختلاف آليات اشتغالها داخل المجال الحضري.
- يسهم انتشار السكن غير اللائق في تعميق مظاهر الهشاشة المجالية والبيئية.
- تعاني سياسات وبرامج تدبير التراب من ضعف في الالتقائية والنجاعة، مما يحد من قدرتها على تحقيق الاستدامة الحضرية.

- أهداف ومنهجية المداخلة

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل وتتبع مختلف محطات الدينامية المجالية والبيئية التي عرفتها مدينة سلا، ورصد انعكاساتها على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى أنماط تهيئة المجال وأساليب تدبير التراب. كما تروم تقييم السياسات العمومية والبرامج الحضرية المعتمدة، في ضوء مبادئ الحكامة الترابية ومتطلبات الترابية.

لتحقيق هذه الأهداف، تم اعتماد منهجية متعددة الأدوات، تجمع بين التحليل الوثائقي والدراسة الكمية والمجالية، إلى جانب البحث الميداني (المقابلات والاستمارات). كما تم توظيف نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS) والبرمجيات الإحصائية (SPSS) و(Excel) لمعالجة المعطيات، وإنتاج الخرائط الموضوعاتية، وتحليل المؤشرات الدالة على الديناميات المجالية والبيئية.

2. توطين مجال الدراسة

يقع مجال الدراسة الذي تقدر مساحته بحوالي 95,45 كلم² حسب الاحداثيات الجغرافية بين خطي الطول 6°45' و6°54' غرب خط غرينيتش وبين خطي عرض 34° و34°5' شمال خط الاستواء. أما إداريا فينتمي إلى عمالة سلا، جهة الرباط، سلا، القنيطرة، يشكل جزءا من المجال الساحلي المطل على المحيط الأطلنتي غربا، ويحده شمالا مدينة القنيطرة، ووادي أبي رقراق جنوبا حيث تقع مدينة سلا في ضفته اليمنى، وجماعتي عامر والسهول القرويتين شرقا.

خريطة رقم 1: موقع مدينة سلا في محيطها الاقليمي، الجهوي، والوطني

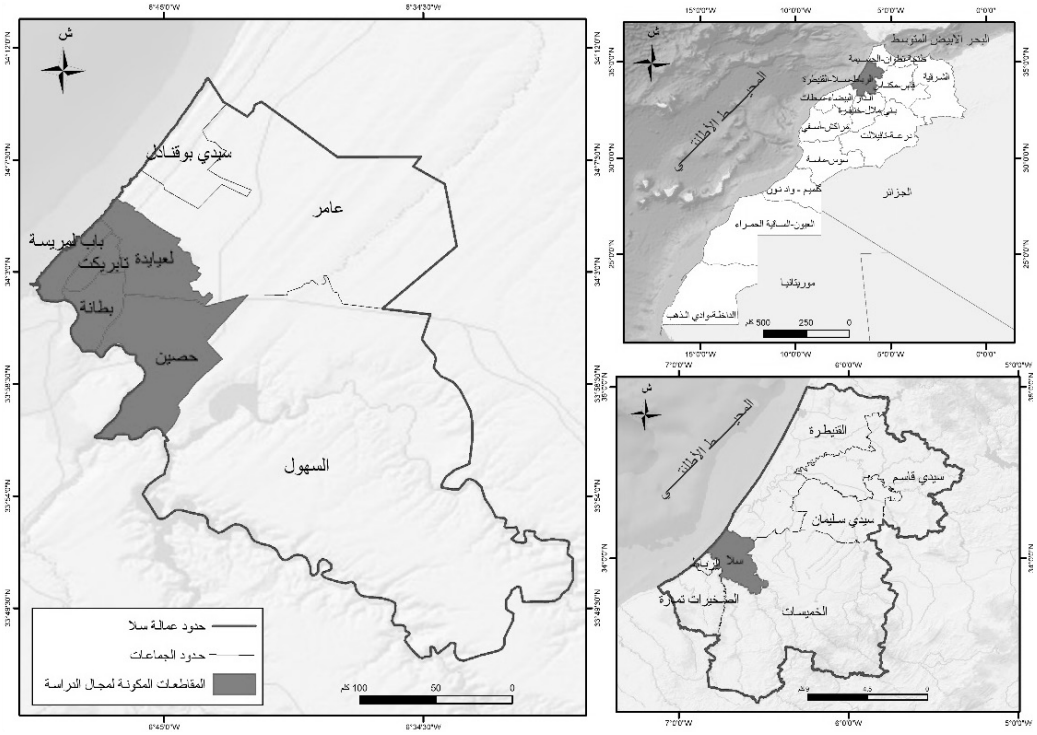

المصدر: استثمار شخصي لمعطيات الوكالة الحضرية.

3. التحولات المجالية والبيئية بمدينة سلا: السياقات المحددة وآليات التأثير

1.3. مظاهر الدينامية المجالية

تعتبر مدينة سلا من المجالات الحضرية التي ارتبطت ديناميتها المجالية والبيئية ارتباطا وثيقا بمحددات موقعها الجغرافي ووظيفتها ضمن المنظومة الحضرية الوطنية. فتموقعها على الساحل الأطلسي، بمحاذاة العاصمة الإدارية الرباط، وانخراطها في المحور الوسطي الرابط بين كبريات المدن المغربية، منحها موقعا استراتيجيا أسهم في تعزيز جاذبيتها السكانية والاستثمارية عبر مختلف

المراحل التاريخية. وقد تعززت هذه الدينامية خلال فترة الحماية الفرنسية، حيث أدى استقرار فئات من الجالية الأوروبية إلى إعادة تنظيم المجال الحضري وفق تصورات عمرانية حديثة، مما سرع من وتيرة التوسع وأعاد تشكيل البنيات المجالية للمدينة.

رافقت هذه التحولات مع دينامية ديموغرافية ملحوظة، تجلت في تزايد تدفقات الهجرة القروية، خاصة من الأوساط الفلاحية القادمة من سهول الغرب ومكناس وتادلة (قجا نعيمة، 2023، ص 4)، بحثا عن فرص الشغل والاستقرار. وأمام تصاعد الضغط الديموغرافي على النواة الحضرية التاريخية، برزت ضرورة إعادة هيكلة المجال الترابي من خلال إدماج هوامش شبه حضرية ضمن النسيج العمراني، مما أدى إلى توسيع المجال المبني وتنامي الامتداد المجالي للمدينة.

وفي هذا الإطار انتقلت سلا من كيان حضري محدود داخل الأسوار، لم يكن يتجاوز عدد سكانه 3000 نسمة سنة 1936 حسب عدد من المؤرخين (كندال عبد النبي، 1994، ص 36)، إلى مجال حضري متسع يتسم بتسارع النمو الديموغرافي وتنوع الوظائف الحضرية. وقد أفضت هذه التحولات إلى إدراج المدينة ضمن الحواضر المغربية الكبرى من حيث النمو والتحول المجالي، بما يعكس دينامية حضرية تتداخل فيها محددات الموقع الجغرافي، والمحاور الحركية، وضغوط التمدن المتسارع.

وبناء عليه، اتخذ التوسع العمراني بمجال الدراسة طابعا متدرجا، اتسم أحيانًا بالعفوية وأحيانا أخرى بالتخطيط الموجه، حيث مر بعدة مراحل تاريخية تمتد من مرحلة ما قبل الحماية إلى سنة 2024، كما تعكس ذلك المعطيات الكارتوغرافية المعتمدة في هذه الدراسة (الخريطة 2).

• المرحلة الأولى: ما قبل 1913

ارتبطت نشأة مدينة سلا الحديثة وتبلور نواتها الحضرية الأولى بالتحولات التي أعقبت خراب شالة خلال حروب برغواطة، في الفترة الممتدة ما بين 201 و300 ميلادية حسب ما تشير إليه بعض المصادر التاريخية. فقد تشكلت المدينة في بداياتها من تجمعات سكنية متفرقة استقر بها مهاجرو شالة ومن التحق بهم من نازحي الأندلس، وهو ما مثل الانطلاقة الفعلية للنمو الحضري، حيث ظهرت أحياء داخل الأسوار وتكرّس الطابع العمراني للمدينة.

وخلال عهدي المرابطين والموحدين، ثم المرينيين، عرفت سلا توسعا عمرانيا ملحوظا وبلغت درجة متقدمة من التمدن والعمران، وفي العهد المريني حظيت المدينة بأهمية استراتيجية، تجلت في إحداث دار الصناعة بباب المريسة، وتعزيز تحصيناتها بأسوار تحيط بها من جهة البحر ونهر أبي رقراق (كندال عبد النبى، 1994، ص 33).

كما ساهمت الهجرات الأندلسية القسرية المتتالية من شبه الجزيرة الإيبيرية في إحداث امتداد

عمراني جديد عرف بسلا الجديدة، الممتدة من باب الأحد إلى سيدي مخلوف. غير أن المدينة عرفت فترة ركود وانعزال خلال عهد الدلائيين، قبل أن تستعيد ديناميتها في عهد المولى إسماعيل الذي شيد قصبة كناوة، ثم في عهد المولى سليمان الذي أحدث الملاح الجديد والباب الجديد، لتصبح المدينة متصلة بمحيطها القروي عبر ستة أبواب رئيسية. وقد مكنت هذه التحصينات والأسوار من إدماج الفلاحين داخل المجال الحضري، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية (كندال عبد النبي، 1994، ص 33-34).

• المرحلة الثانية : فترة الحماية (1912-1956) وبروز النواة الأولى للمدينة العصرية

يلاحظ أن التوغل الأوروبي بمدينة سلا لم يكن بنفس الحدة التي ميزت جارتها الرباط، وهو ما يتجلى في غياب حي أوروبي مستقل مجاور للمدينة العتيقة، الأمر الذي ساهم في حفاظ هذه الأخيرة على حزامها التقليدي المشكل من «السواني»، بحسب تعبير الأوساط الاجتماعية السلاوية (العسرى عبد الرزاق، 2019، ص 36).

ورغم ذلك، شكلت فترة الحماية منعطفًا حاسمًا في تاريخ المدينة، حيث مثلت بداية قطيعة نسبية مع النظام الحضري التقليدي، وهو ما يظهر من خلال التباين الواضح بين المدينة العتيقة والأحياء التي نشأت خارج الأسوار. ويمكن حصر التوسع العمراني خلال هذه الفترة في ثلاث مراحل أساسية، نعرضها كرونولوجيا كما يلي:

أ- فترة 1913-1918

تمثل هذه المرحلة البدايات الفعلية لتوسع المدينة، وإن ظل محدودا مقارنة بجارتها الرباط، إذ تركز أساسا داخل المجال المحاط بالأسوار، واتخذ هذا التوسع مسارين متعامدين، استحضرا عنصرين موجهين أساسيين هما (المورفولوجيا - طبيعة التربة). فقد انطلق الامتداد في اتجاه باب الجديد، المجاور لمجموعة من الكثبان التي احتضنت بعض السواني في أجزائها المنبسطة، بينما اتجه المسار الثاني نحو باب سبتة (العسرى عبد الرزاق، 2019، ص 150). ويعزى اختيار هذين الاتجاهين إلى كونهما شكلا قطبي جذب حضريين في تلك المرحلة.

ب- مرحلة 1918-1950

اتسمت هذه الفترة التي امتدت لأكثر من عشرين سنة، بعدة خصائص، من أبرزها استمرار إحاطة المدينة بمجموعة من السواني التي وفرت احتياطيا عقاريا مهما ناهز 35 هكتارا، مما أتاح إمكانية التوسع خاصة في اتجاه باب بوحاجة، الذي شكل معبرا حيويا نحو الضفة اليسرى لنهر أبي رقراق. غير أن وتيرة التوسع ظلت بطيئة، خصوصا سنة 1925. وخلال هذه المرحلة، عمد عدد من ملاكي السواني إلى تحويل أجزاء مهمة منها إلى تجزئات سكنية، غير أن الإقبال عليها ظل محدودا،

ولم يعرف انتعاشا نسبيا إلا قبيل الحرب العالمية الثانية، في سياق الاضطرابات الاقتصادية التي مست الأوساط التجارية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

بعد فترة من التراجع في الدينامية الحضرية سواء على المستوى الديموغرافي أو العمراني، خاصة ما بين سنتي 1921 و1926، شكلت سنة 1942 منعطفا حاسما في مسار التطور العمراني لمدينة سلا، فقد عرفت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا في وتيرة البناء داخل المدينة العتيقة إلى حدودها القصوى، بالتوازي مع ارتفاع كبير في أسعار العقار، إذ انتقلت قيمة البقع الأرضية ما بين 1932 و1952 من 2600 فرنك إلى 26000 فرنك (العسرى عبد الرزاق، 2019، ص 152). ويعكس هذا التحول بروز ضغط عقاري متزايد واحتدام الطلب على المجال المبني داخل النواة التاريخية.

في سياق التحولات الداخلية والخارجية التي شهدها العالم خلال منتصف القرن العشرين، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، تعرضت السواني لزحف عمراني واسع، ولم تصمد منها آنذاك سوى نسبة ضئيلة، الأمر الذي عزز الانطباع بوصول المدينة العتيقة إلى حالة من الإشباع العمراني واستنفاد احتياطها العقاري الداخلي.

ج- مرحلة التخطيط وإعادة تنظيم المجال بعد 1952

تميزت هذه المرحلة بازدواجية في أنماط التوسع الحضري، إذ خضع جزء منه لضوابط إعداد وتهيئة المجال وفق مقتضيات تنظيمية، في حين اتسم الجزء الآخر بطابع عفوي لم يحترم أبسط قواعد التخطيط الحضري، بما لذلك من انعكاسات سلبية على شروط عيش السكان.

لتجاوز هذه الاختلالات والحد من تفاقم ظاهرة السكن الصفيحي العشوائي، عملت الجهات المعنية بتخطيط وتدبير المجال الحضري السلاوي على مصادرة بعض الأراضي، خاصة بمنطقتي تابريكت وبطانة، قصد إحداث أحياء جديدة تتوفر على شروط السكن اللائق، إلى جانب تجهيز منطقة صناعية. وفي هذا الإطار، صدرت عدة نصوص تشريعية، من بينها ظهير 30 يوليوز 1952 المتعلق بالتخطيط، وظهير 30 شتنبر 1952، اللذان خولى لمصلحة السكن والتخطيط العمراني صلاحية اقتناء الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريع التهيئة. غير أن ارتفاع تكاليف تهيئة وتجهيز المناطق الجديدة ساهم، بشكل غير مباشر، في إعادة إنتاج أنوية شبه حضرية على هوامش المجالات المجهزة، بل وحتى داخل المدينة العتيقة نفسها، التي لم تسلم من مظاهر التدهور والتكدس.

وفي سياق تصاعد الوعي الوطني وتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، سعت سلطات الحماية إلى الاستجابة لبعض المطالب الاجتماعية، خاصة في مجال السكن، حيث تم تأسيس المكتب الشريف للسكن سنة 1946 تحت إشراف المهندس المعماري إيكوشارد، الذي وضع نموذجا للتخطيط الحضري يستحضر خصوصيات المجتمع المغربي (Zniber Fawzi. 1994. p59-61).

• المرحلة الثالثة : 1990-2020، مرحلة تضخم النسيج الحضري

تزامن تضخم النسيج الحضري بمدينة سلا مع استمرار النمو الديموغرافي، رغم تسجيل تراجع نسبي في معدل النمو السكاني الذي انتقل من 6,75% ما بين سنتي 1960-1971 إلى 4,32% خلال الفترة 1982-1994، وقد واكب هذا التحول اتساع رقعة الأحياء الصفيحية، التي بلغت في حدود سنة 1975 ما يقارب 28000 وحدة سكنية (Zniber Fawzi. 1994. p. 59-62). كما تزايدت مساحة الأحياء الهامشية بظهور تجمعات جديدة منذ منتصف السبعينيات، حيث ارتفعت المساحة التي تشغلها من 112 هكتارا سنة 1970 إلى 256 هكتارًا سنة 1979.

وفي ظل هذه الأوضاع تم تأسيس شركة العمران سنة 1973 بهدف إنجاز مشاريع سكنية مهيكلة، من أبرزها مشروع حي السلام الممتد على مساحة 180 هكتارًا والموجه أساسًا للطبقة المتوسطة. غير أن المشروع عرف انحرافا عن أهدافه الأصلية، من خلال تهيئة مساحات على شكل فيلات بلغ عددها 1238 وحدة سكنية بمساحات تتراوح ما بين 180 و600 متر مربع، وهو ما ساهم في تعميق الفوارق المجالية وتنامي السكن غير القانوني (عربي نزهة، 2020، ص 44).

مع نهاية السبعينيات، بلغت المدينة العتيقة درجة عالية من الاكتظاظ، مما دفع جزءا من سكانها إلى الاستقرار خارج أسوارها أو الهجرة إلى مجالات حضرية أخرى، خاصة الفئات الميسورة التي فضلت الانتقال إلى أحياء راقية بمدينة الرباط، بما يعكس دينامية إعادة توزيع سكاني ذات أبعاد اجتماعية ومجالية واضحة.

خريطة رقم 2: مراحل التوسع العمرني بمدينة سلا مابين 1915 و2008

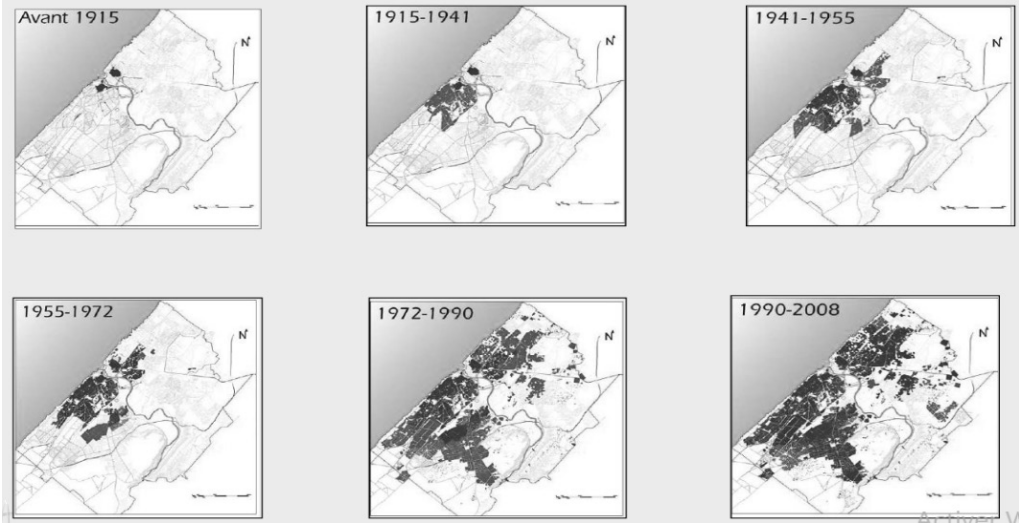

المصدر: الجماعة الحضرية سلا برنامج عمل الجماعة 2018-2023

2.3. الدينامية البيئية بين الاستدامة والتدهور

تتجلى مظاهر الدينامية البيئية التي شهدتها مدينة سلا في تنفيذ حزمة من البرامج التنموية، التي أسهمت في تعزيز البنية البيئية داخل المجال الحضري، لاسيما من خلال توسيع المساحات الخضراء وإعادة تهيئة بعض المحاور الطرقية الرئيسية، من قبيل شارع المسيرة الخضراء ببطانة، وشارع الحسن الثاني بسلا الجديدة، إضافة إلى شارع 6 نونبر وتجزئة شارع سعيد حجي بباب لمريسة. وقد أنجزت هذه المشاريع بنسبة 100% (الجماعة الحضرية سلا)، في حين لا تزال مشاريع أخرى في طور الإنجاز، بينما بقي بعضها الآخر دون تفعيل فعلي.

في المقابل، تبرز مؤشرات التدهور البيئي كأحد أبرز تجليات الدينامية البيئية بالمدينة، خاصة ما يتعلق بتراجع جودة الهواء والماء والتربة، ويعزى ذلك إلى إحداث عدد من الوحدات الصناعية الصغرى والمتوسطة داخل النسيج الحضري، خصوصا بأحياء (تابريكت، حي الرحمة)، وبالمناطق الهامشية مثل (تكنوبول، الحي الصناعي، بوقنادل)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب التلوث بمختلف أشكاله. كما شهدت المدينة خلال العقود الأخيرة نموا ملحوظا في مستويات التلوث الضوضائي مقارنة بالفترة السابقة واللاحقة للاستقلال.

شكل رقم 1: جودة الموارد المائية السطحية بالحوض المائي لأبي رقراق والشاوية خلال فصلي الشتاء والصيف سنة 2020 ب (%)

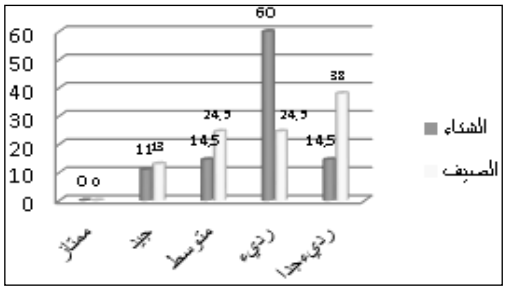

شكل رقم 2: جودة الموارد المائية الباطنية بالحوض المائي لأبي رقراق والشاوية خلال فترة فبر اير-مارس سنة 2016

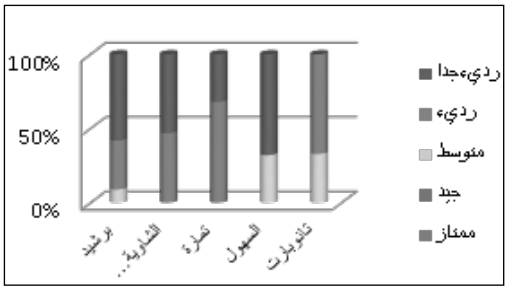

المصدر: وكالة الحوض المائي لأبي رقراق والشاوية، صيف 2023

تظهر القياسات والتحاليل المخبرية المنجزة من طرف وكالة الحوض المائي لأبي رقراق أن جودة المياه السطحية والجوفية تعرف تدهوراً متفاوت الحدة حسب الفصول. إذ يسجل فصل الشتاء أعلى مستويات التلوث، حيث صُنفت 74,5% من محطات القياس التابعة للوكالة ضمن الفئة الرديئة إلى الرديئة جدا، مقابل 25,5% ذات جودة متوسطة، بينما تنخفض هذه النسب خلال فصل الصيف، إذ تمثل المحطات المصنفة ضمن الفئة الرديئة إلى الرديئة جدا 62.5% من مجموع المحطات، مقابل 37.5% ذات جودة متوسطة.

أما التلوث الضوضائي، الذي يُقاس بواسطة جهاز "sonomètre"، فيعرف بأنه مجموعة من الأصوات غير المرغوب فيها التي تحدث تأثيرا مزعجا ومثيرا للتوتر العصبي، ويختلف هذا النوع من التلوث عن باقي أشكال التلوث البيئي، إذ لا يخلف آثارا مباشرة على مكونات البيئة الطبيعية، غير أن انعكاساته الصحية قد تكون كبيرة، وينتهي أثره بزوال مصدره (فطيطش يوسف، 2022-2023، ص42).

الشكل رقم 3: متوسط التلوث الضوضائي بمدينة سلا خلال الفترة الصباحية والمسائية

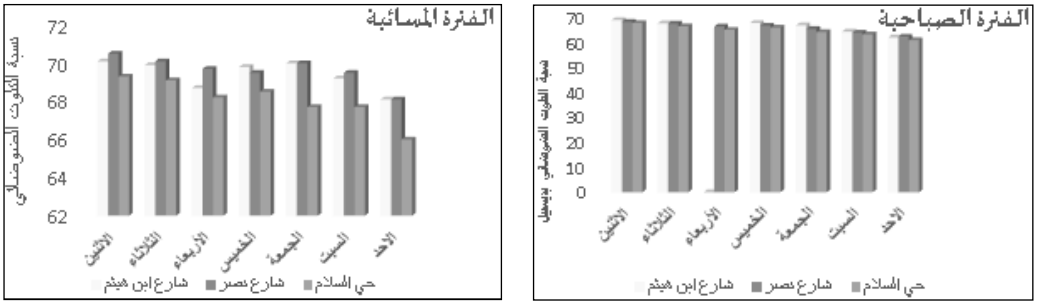

المصدر: العمل الميداني صيف 2023.

تبرز المعطيات المتعلقة ببعض شوارع مدينة سلا خلال الفترة الصباحية تباينا في معدلات الضوضاء من مجال إلى آخر ومن يوم إلى آخر، حيث يتراوح المتوسط ما بين 2,60 ديسيبل و2,68 ديسيبل، في حين تحدد منظمة الصحة العالمية العتبة المقبولة خلال هذه الفترة ما بين 50 و60 ديسيبل، ما يعني أن أغلب القياسات المسجلة تتجاوز المستويات الموصى بها طوال أيام الأسبوع. ومن جهة أخرى يعد زحف العمران على الأراضي الزراعية، أو ما يعرف محليا بالسواني، إلى جانب تراجع الغطاء النباتي، خاصة أشجار البلوط، من أبرز مظاهر الدينامية المجالية بالمجال المدروس والمناطق المجاورة، لاسيما بالجماعة الترابية عامر وسيدي أبي القنادل.

4. العوامل المتحكمة في الدينامية المجالية والبيئية بمدينة سلا

1.4. الدينامية الديموغرافية

تشكل الدينامية الديموغرافية إحدى الركائز الأساسية في دراسة التحولات المجالية والبيئية، باعتبارها محددا محوريا لفهم التغيرات التي تطرأ خلال فترات زمنية معينة، سواء على المستوى العمراني أو الاقتصادي أو الاجتماعي. فقد انتقلت ساكنة مدينة سلا من 19000 نسمة سنة 1912 إلى 915.658 نسمة سنة 2014، لترتفع في أفق 2030 إلى 1.025.310 نسمة، أي بنسبة تزايد سكاني بلغت 63,67%، ما يؤهلها لتصبح مدينة مليونية بامتياز، وعليه، سيتم رصد السلسلة الإحصائية

المرتبطة بالنمو السكاني لمجال الدراسة خلال الماضي والحاضر واستشراف آفاقه المستقبلية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1912 و2030.

الشكل 4: تطور عدد سكان مدينة سلا بين سنتي 1912 و1930

بـ (مليون نسمة)

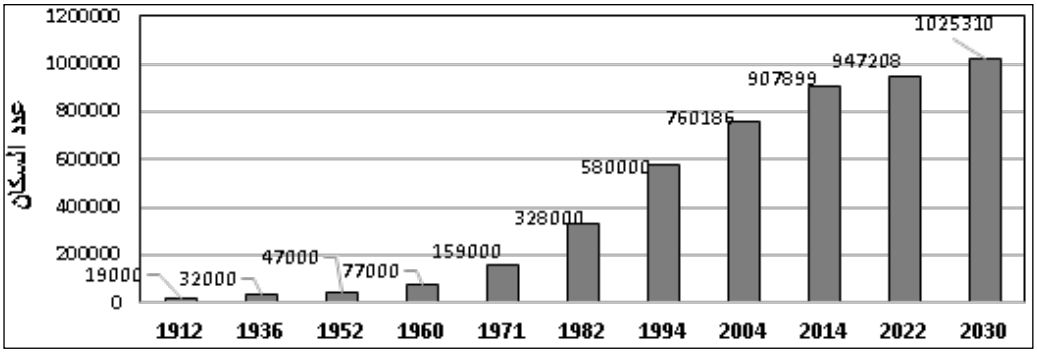

المصدر: المديرية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

2.4. دور الهجرة دينامية المدينة

تعد الهجرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية أساسية في مسار نمو المراكز الحضرية وتنميتها، غير أنها قد تتحول إلى عامل ضغط واختلال عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية للمدن (VINCIENNE Moniquue 1965, p. 82) وهو ما يطرح إشكالات متعددة ترتبط بتوفير فرص الشغل والخدمات الأساسية، لاسيما الماء الصالح للشرب والكهرباء، وقد أدى توالي موجات الهجرة الداخلية من مختلف جهات المملكة نحو مدينة سلا إلى بلوغها درجة من الإشباع الديموغرافي، مما دفع بعض الأفراد والجماعات إلى استغلال المجالات الفارغة وغير المهيأة للسكن، في ظل ضعف المراقبة الدورية من طرف السلطات المعنية وعجزها عن تنظيم استقرار الأسر الوافدة وتلبية احتياجاتها الأساسية.

كما بلغت الدينامية الديموغرافية ذروتها خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو ما أفضى إلى ضم جماعات قروية وشبه قروية إلى المجال الحضري لسلا في إطار وحدة المدينة، على الشكل التالي:

- **ضم المجالات الهامشية إلى المدار الحضري**

أسهمت الدينامية الديموغرافية التي عرفتها مدينة سلا في توسيع مجالها الحضري بشكل متواصل منذ فترة الاستعمار، حيث انتقلت مساحتها من بضع كيلومترات مربعة إلى 5,95 كلم^2 بعد ضم مجموعة من الدواوير، بما فيها السواني والأراضي الفارغة. ومع اعتماد نظام وحدة المدينة سنة 2000 بموجب القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف

رقم 1.02.297 بتاريخ 03 أكتوبر 2002، تم تحديد المقتضيات الخاصة بالجماعات الحضرية. وقد منح إدماج هذه الدواوير للمدينة طابعا ريفيا خلال بعض الفترات، نتيجة الحمولة الثقافية التي حملتها الساكنة الوافدة من المجال القروي، فضلا عما نتج عنه من اختلالات في الانسجام العمراني وتشويه للصورة الحضرية.

• محدودية المخططات السكنية وصعوبة تنظيم المجال الحضري

رافق توسع المجال الحضري لسلا صعوبة تدارك التأخر المتراكم بعد الاستقلال في مجال المراقبة والتعمير، وقد سعت الجهات المعنية إلى إطلاق مجموعة من المخططات، كانت بدايتها مع ظهير 1953 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والذي اتسم بالتعقيد، مما فتح المجال أمام بعض ملاكي الأراضي للجوء إلى أساليب غير قانونية لتجزيء العقارات. واتخذت هذه الممارسات شكل أحياء سكنية متراصة وعشوائية، أو أحياء قصديرية مثل سيدي موسى وسهب القايد (عربي نزهة، 2020، ص59).

كما شكل المخطط الخماسي 1968-1972 محطة مهمة، إذ منح للعالم القروي دورا في الحد من الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى، ومنها مدينة سلا. غير أن تراجع اهتمام الدولة بالمدن أفسح المجال لتدخل الخواص، وهو تدخل انعكس في توسع هامشي وعشوائي للنسيج الحضري. تلاه المخطط الخماسي 1973-1977، الذي استهدف توفير السكن لأكبر عدد ممكن من السكان، وتميز بإشراك بعض المؤسسات المالية في سياسة الإسكان، غير أن ذلك لم يمنع من تفاقم ظاهرة السكن العشوائي، التي تحولت إلى أحزمة فقر تحيط بهوامش المدن.

• ضعف الحكامة الترابية في تدبير وتهيئة المجال السلاوي

يرتبط تزايد الاختلالات البيئية المشار إليها سابقا بتعدد الفاعلين في مجال تهيئة وتدبير المجال الحضري واختلاف توجهاتهم ورؤاهم، إلى جانب تعدد البرامج والاستراتيجيات وتشتت الموارد المالية واللوجستيكية، فضلا عن التوجهات الإيديولوجية التي قد تؤجج الصراعات الداخلية. وقد انعكس ذلك سلبا على فعالية الضبط الترابي، خاصة بهوامش المدينة التي تحولت إلى مجالات لانتشار السكن الصفيحي وبؤر لظهور ظواهر اجتماعية غير مرغوب فيها.

5. انعكاسات الدينامية المجالية والبيئية على تدبير وتهيئة المجال بمدينة سلا

رافقت الدينامية المجالية والبيئية التي شهدتها مدينة سلا بروز مجموعة من الاختلالات التي أثرت بوضوح على تدبير وتهيئة مدينة سلا لعل من أهمها:

• **تنامي ظاهرة البناء العشوائي والتعمير الذاتي**

بحكم موقعها ضمن الشريط الساحلي الممتد من الدار البيضاء إلى القنيطرة، ومجاورتها للعاصمة الإدارية الرباط، إضافة إلى أهميتها العقارية، أصبحت مدينة سلا خلال عدة فترات تاريخية مجالا لانتشار أحياء الصفيح، التي يعود ظهورها إلى السنوات الأولى من الفترة الاستعمارية، كما هو الشأن بالنسبة لدوار الجديد الذي تأسس سنة 1916 (El Karfi, 2006, p. 61)، إلى جانب سهب القايد، دوار البصرة ودوار السماعلة. ومنذ تلك المرحلة، ارتبط نمو المدينة بوظيفتها السكنية لفائدة فئات واسعة لم تتمكن من الولوج إلى السكن بالعاصمة الرباط.

وقد بلغت أحياء الصفيح ذروتها سنة 1975، حيث ناهز عدد الوحدات السكنية الصفيحية إلى حدود تلك السنة 28000 وحدة، موزعة بين دوار الجديد وتابريكت وسهب القايد (El Karfi, 2006, p. 62). كما شهدت منتصف سبعينيات القرن الماضي ظهور أحياء هامشية جديدة، من قبيل حي الدار الحمراء وحي الانبعاث وحي سيدي موسى، حيث تضاعفت المساحة التي تشغلها من 112 هكتارا سنة 1970 إلى 256 هكتارا سنة 1979، وهو ما يعكس تسارع وتيرة التوسع العشوائي وما نتج عنه من تحديات عمرانية ومجالية.

الخريطة رقم 3: الانتشار المجالي للسكن الصفيحي بمدينة سلا سنة 2021

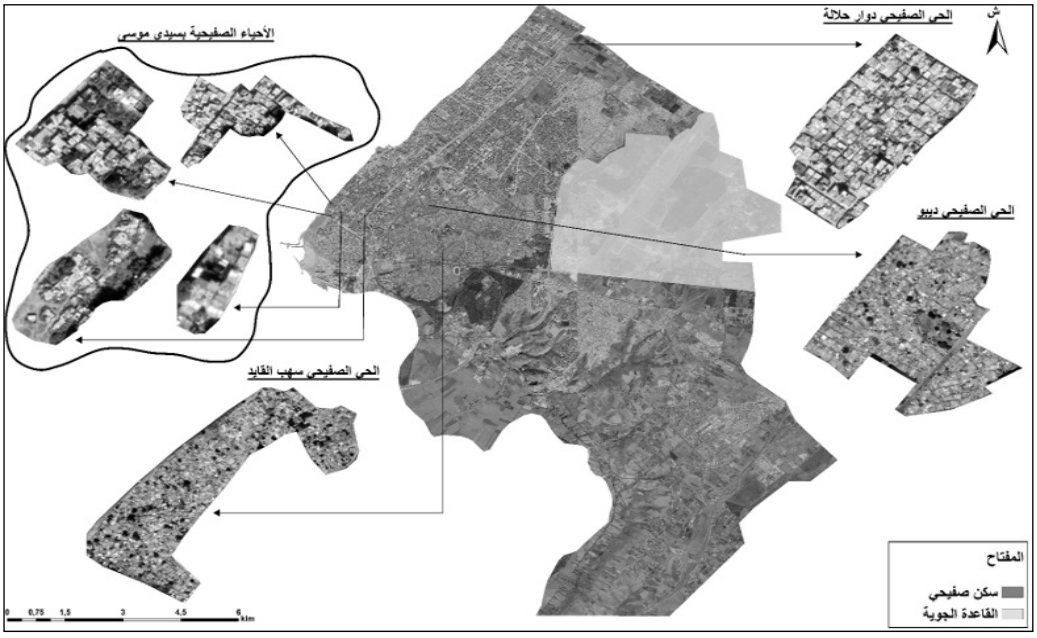

المصدر: تصميم التهيئة الجماعي لسلا سنة 2016، بالتصرف

• **ارتفاع حدة المضاربة العقارية**

تؤكد جل البحوث الأكاديمية والتطبيقية التي تناولت المجال العقاري في علاقته بالمجال الحضري على الدور المحوري الذي يلعبه في توجيه مسار التحولات المجالية والاجتماعية. فالسوق العقارية تمثل مؤشرا دالا على دينامية المدينة وحيوية أنشطتها الاقتصادية، إذ تعكس درجة جاذبيتها السكانية والاستثمارية. وكلما تعززت المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة وارتفع حجمها الديموغرافي، ازدادت قيمة أراضيها الخاضعة لقانون العرض والطلب، وهو ما يفضي إلى تصاعد وتيرة المضاربة العقارية واتساع نطاقها.

الجدول رقم 2: تطور اسعار المتر المربع داخل المدار الخضري لمدينة سلا ما بين 1960-2024

السنوات	1950	1990	2024
السعر م² بالدرهم	200 -100	3000 -1000	5000-2000

مصدر: المندوبية العامة للإحصاء، نتائج الاستمارة الميدانية، ماي 2024

• **غياب التناسق الحضري**

أفرز تأخر تطبيق مقتضيات وثائق التعمير، وعدم المصادقة على بعضها في أحيان معينة، إلى جانب الطابع العقاري الذي وسم الأراضي التابعة لمجال الدراسة وضواحيه، توسعا عمرانيا سريعا لم تستطع الجهات المكلفة بتدبير وتهيئة المدينة ضبطه وتنظيمه بالشكل المطلوب، وقد ترتب عن ذلك ظهور أحياء للسكن العشوائي داخل النسيج الحضري وبهوامشه، مما ساهم في اختلال الانسجام العمراني وغياب التناسق في المشهد الحضري العام.

• **تزايد حدة المشاكل البيئية**

بالموازاة مع تسارع النمو الديموغرافي وانتشار السكن العشوائي، تفاقمت حدة الإشكالات البيئية، كما سبقت الإشارة إليه، من قبيل تلوث الهواء والماء والتربة، إضافة إلى تنامي ظاهرة التلوث الضوضائي بالمجالات الحضرية المتوسطة والكبرى، فضلا عن تلوث البيئة البحرية. وقد صنفت شواطئ مدينة سلا ضمن الشواطئ التي سجلت أكبر عدد من النفايات خلال الحملة الثانية لخريف 2018، بما يقارب 2500 عنصر/100م، حيث شكل البلاستيك النسبة الأعلى من مجموع النفايات البحرية المجمعة، يليه الورق والخشب ثم باقي العناصر الأخرى.

يخلف تلوث مياه البحر انعكاسات سلبية على التنوع البيولوجي البحري، خاصة على مستوى نوعين من الشابل (Alosa alosa et Alosa falax) والأنقليس (Anguilla anguilla)، ولاسيما في مصب أبي رقراق (وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، 2011، ص176)، إذ سجل تراجع ملحوظ

في كميات صيد الشابل والأنقليس نتيجة تلوث المجاري المائية بمصادر متعددة، كما يؤدي تدهور المناطق الساحلية إلى مخاطر صحية على الإنسان من خلال تلوث مياه الاستحمام (عربي نزهة، 2020، ص113-114).

6. آليات تدبير وتهيئة المجال الترابي لمدينة سلا

يقصد بتدبير المجال الحضري مجموع الوسائل والإمكانيات القانونية والإدارية والمالية والبشرية والعقارية التي تعتمدها الهيئات المكلفة بالتدبير الحضري على مستوى المدينة، بهدف ضمان حسن تنظيمها وضبط تسييرها (تسمير حياة، 2012-2013، ص170). أما تهيئة المجال، فترتبط بمختلف البرامج والاستراتيجيات التي تتبناها الدولة أو الفاعلون المحليون للنهوض به وتطويره.

1.6. آليات قانونية ومؤسساتية لتحسين جودة المشهد الحضري

عملت السلطات العمومية، منذ الحقبة الأولى من القرن الماضي، على إصدار ومراجعة عدد من التشريعات المنظمة للتعمير، بدءا بظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بالتصفيفات أو ما يعرف حاليا بقرارات تخطيط حدود الطرق العامة، وبتصاميم تهيئة وتوسيع المدن. ومع التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، تم إعداد قانون جديد للتعمير في بداية الخمسينيات من طرف المهندس المعماري ميشيل إيكوشار بتاريخ 30 يوليوز 1952، بهدف تطوير محتويات وثائق التعمير وتحسين ضوابط البناء.

في أواخر التسعينيات، صدر قانون التعمير لسنة 1992 رقم 90/12، إلى جانب قانون التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، وقانون نزع الملكية لأجل المنفعة العامة. وتعد الوكالة الحضرية من أبرز المؤسسات الساهرة على تهيئة وتدبير المجال الحضري عبر التراب الوطني، إذ أنشئت لضمان مراقبة فعالة للمجال وإيجاد حلول ملموسة لإشكالات التهيئة الحضرية.

2.6. تطوير البنية التحتية للرفع من جاذبية المدينة وتحسين الخدمات

عقب الاستقلال ولاسيما بعد تطبيق نظام وحدة المدينة سنة 2003، أطلقت الجماعة الحضرية مجموعة من المشاريع الرامية إلى تطوير البنية التحتية. وإلى حدود سنة 2023، تم إحداث عدد من المرافق العمومية (مؤسسات تعليمية، دور الشباب، ملاعب القرب، تهيئة الحدائق)، مع إعطاء الأولوية لتأهيل الشبكة الطرقية الرابطة بين المدينة والعاصمة الإدارية الرباط، إضافة إلى تعميم خدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل.

ورغم هذه الجهود، فإنها تظل محدودة مقارنة مع النمو الديموغرافي المتسارع، خاصة على مستوى المرافق الصحية التي تعرف اكتظاظاً ملحوظا طيلة أيام الأسبوع، وهو الوضع نفسه الذي تعاني منه المؤسسات التعليمية خلال العقود الأخيرة.

3.6. برامج إعادة الإسكان بين التأييد والمعارضة

في إطار برنامج مدن بدون صفيح وبتوجيهات ملكية، عملت الجهات المعنية على تهيئة مساحات واسعة بالجماعة الترابية بوقنادل (المنتزه)، وإحداث مشاريع للسكن الاقتصادي بكل من سيدي موسى ومولاي عبد الله وعامر، حيث تم نقل الأسر المستفيدة على دفعات. غير أن عددا من المستفيدين عبروا عن عدم رضاهم عن ظروف الاستقرار الجديدة، ما يعكس التباين بين الأهداف التخطيطية والتصورات الاجتماعية للسكان المعنيين.

4.6. إعادة تأهيل المدينة العتيقة

تعد المدينة العتيقة مكونا أساسيا للهوية التاريخية والحضارية للمدينة، مما استدعى تخصيص اعتمادات مالية مهمة لإعادة تأهيلها بلغت 17 مليون درهم، حيث خصص مبلغ 4 مليون درهم لاقتناء وبناء الفنادق العتيقة، و2 مليون درهم لاقتناء وتهيئة المنازل العتيقة، في إطار الحفاظ على التراث العمراني وتعزيز جاذبية المدينة ثقافيا وسياحيا.

الجدول رقم: مشروع ت أهيل المدينة العتيقة بسلا

تسمية المشروع	اقتناء وبناء الفنادق القديمة	تهيئة ساحات عمومية	اقتناء وتهيئة المنازل العتيقة	المجموع
المبلغ المخصص (مليون درهم)	4000	11000	2000	17000

المصدر: الجماعة الحضرية سلا

5.6. تدبير النفايات الصلبة :

سعت الأجهزة المكلفة بتدبير المجال الحضري بمدينة سلا إلى إحداث مطارح مخصصة لرمي النفايات الصلبة، في إطار تنظيم عمليات الجمع والطمر والحد من الانتشار العشوائي للنفايات داخل الأحياء السكنية وبهوامش المدينة. ويأتي ذلك استجابة لتزايد حجم النفايات الناتج عن النمو الديموغرافي واتساع المجال الحضري، وما يرافقه من ضغط متزايد على خدمات النظافة والتدبير البيئي.

بالموازاة مع التدخلات المؤسساتية برز دور المجتمع المدني من خلال مبادرات فردية وجماعية، خاصة بهوامش المدينة وبالجماعة الترابية عامر، حيث تم إطلاق مشاريع صغرى تعنى بإعادة تدوير بعض أصناف النفايات، من قبيل البلاستيك والكرتون، بهدف تثمينها اقتصاديا والحد من آثارها البيئية. وتعكس هذه المبادرات وعيا متناميا بأهمية إدماج البعد البيئي في الممارسات اليومية، غير أنها تظل في حاجة إلى تأطير ودعم مؤسساتي لضمان استمراريتها وتعزيز مردوديتها البيئية والاجتماعية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحولات السوسيو-مجالية والبيئية التي عرفتها مدينة سلا لم تكن وليدة عوامل ظرفية معزولة، بل جاءت نتيجة دينامية حضرية مركبة تفاعلت فيها محددات الموقع الجغرافي، خاصة مجاورة العاصمة الإدارية الرباط، مع النمو الديموغرافي المتسارع، وأنماط التوسع العمراني، في سياق اتسم بوجود اختلالات على مستوى تدبير التراب وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين. وقد أفرزت هذه الدينامية، من جهة، فرصاً تنموية مهمة تمثلت في توسيع المجال الحضري، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز جاذبية المدينة؛ لكنها، من جهة أخرى، عمّقت حدة التفاوتات المجالية والاجتماعية، وساهمت في تفاقم الإشكالات البيئية المرتبطة بتدهور الموارد الطبيعية وانتشار السكن غير المنظم واختلال التوازنات الإيكولوجية، خاصة على مستوى مصب أبي رقراق ومحيطه الساحلي.

إن قراءة مسار التحولات التي شهدتها المدينة تُبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة نماذج التخطيط الحضري المعتمدة، والانتقال من منطق التدخلات المجزأة إلى مقاربة استراتيجية شمولية ومندمجة، تراعي الترابط بين الأبعاد المجالية والاجتماعية والبيئية. كما يتطلب الأمر تعزيز آليات الحكامة الترابية، عبر توحيد الرؤى وتنسيق البرامج، وتثمين الموارد المحلية، وإشراك الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في بلورة سياسات عمرانية أكثر استدامة وعدالة مجالية.

وعليه، فإن تحقيق تنمية ترابية مستدامة بمدينة سلا يظل رهيناً بإرساء نموذج تنموي حضري قادر على التوفيق بين متطلبات النمو الديموغرافي والاقتصادي من جهة، وضرورات حماية البيئة وصون الهوية المجالية من جهة أخرى، بما يؤسس لمدينة متوازنة وقادرة على مواجهة رهانات الحاضر واستشراف تحديات المستقبل في أفق اندماج حضري متكامل داخل المجال المتروبوليتاني للرباط-سلا.

قائمة المراجع:

- العسرى عبد الرزاق، 2019، التوسع العمراني لمدينة سلا على عهد الحماية الفرنسية، ورد ضمن أشغال ندوة تاريخ المدن الكولونيالية بالمغرب. منشورات جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب

- سمير حياة، 2012-2013، تدبير المجال الحضري: نموذج مدينة سلا، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.

- عربي نزهة، 2020، تأثير دينامية الوسط الحضري على الوضعية الصحية بمدينة سلا: دراسة تحليلية في جغرافية الصحة، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

- فطيطش يوسف، 2022-2023، إشكالية التلوث الضوضائي بمدينة القنيطرة، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة.

- قجا نعيمة، 2023، تقييم المقاربة الترابية لبرنامج مدن بدون صفيح بسلا: دراسة سوسيو-مجالية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

- كندال عبد النبي، 1994-1995، «السكن والسكان الهامشيون: الأحياء والمراكز الهامشية بمدينة سلا»، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب العلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- El Karfi A., 2006, «Dynamique urbaine at assainissement liquide: Cas de la ville de Salé», diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme, Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, Rabat.

- Fawzi Zniber M., 1994, «Les évolutions en matière d'urbanisme et d'architecture sur les 2 rives durant les 80 derbières années», in conférences scientifique au sujet de Rabat-Salé, second volume, Association Bouregreg et Al Fath.

- VINCIENNE Moniquue, 1965,«Un aspect de l'exode rural: limage de la ville chez les immigrés» In: Etudes Rurales, n° 18 (1), p. 82